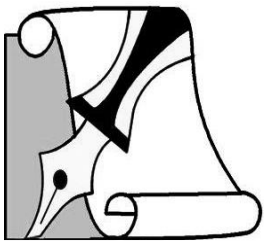

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أكثر من 10 إصابات.. حزب الله يقصف تل أبيب وأسدود بعشرات الصواريخ والمسيّرات.	3
2	قائد القيادة الوسطى الأميركية يُجري محادثات في "إسرائيل" حول لبنان.	3
3	زعيمة حركة استيطانية تدخل غزة بدون عِلم الجيش.. وهذا ما فعَلته.	3
4	مؤسّسة يهودية يدعمها توني بلير تضم أراض محتلة إلى "إسرائيل" على موقعها.	4
5	هآرتس: نتنياهو أحبط اتفاقات بشأن الأسرى ثلاث مرّات متتالية.	5
6	"يديعوت": الإعلان عن وقف إطلاق النار بين حزب الله و"إسرائيل" قد يتم خلال أيام قليلة.	6
7	إصابة مصانع وتضرّر البنية التحتية في شمالي إسرائيل نتيجة سقوط صواريخ أطلِقت من لبنان.	6
8	تفاصيل صادمة عن الجحيم النفسيّ لجنود الاحتلال بغزّة.. انتحار أمام الضبّاط وهروب من مدرّعة خلال القتال.	7
9	نتنياهو يُلاحق غالانت ويرصد تصرّفاته لإعلانه "منشقاً" عن حزب "الليكود" الحاكم.	9
10	بن غفير يتسبّب بـ"أزمة دستورية" تهدّد إسرائيل.	10
11	ضبّاط إسرائيليون سابقون: الوحدة 8200 تشهد أسوأ أزمة في تاريخها بعد الفشل في إحباط "طوفان الأقصى".	11
12	مسؤولون قضائيون: وقف الاعتقالات الإدارية ضدّ مستوطنين "رخصة لقتل الفلسطينيين".	12

التفاصيل:

1 – أكثر من 10 إصابات .. حزب الله يقصف تل أبيب وأسدود بعشرات الصواريخ والمسيّرات

قال المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي إنه تمّ تفعيل الإنذارات في عدّة مناطق في وسط إسرائيل بعد إطلاق الصواريخ من لبنان . وأفادت مصادر عبرية بإصابة 9 أشخاص جرّاء الرشقات الصاروخية الأخيرة التي أطلقها حزب الله، وانطلقت صفّارات الإنذار في غوش دان وكفار سابا وهرتسليا إيذاناً بسقوط صواريخ. وأعلن الجيش الإسرائيلي أن نحو 30 صاروخًا تم إطلاقها من لبنان باتجاه مناطق شمال إسرائيل، تحديدًا في الجليل الأعلى، الجليل الغربي، منطقة خليج حيفا، والكَرْمَل. وأضاف البيان أن بعض الصواريخ تم اعتراضها، بينما تم رصد سقوط صواريخ أخرى. وهناك حديث عن إصابة مباشرة في "بيتاح تكفا." وافادت صحيفة يديعوت أحرونوت بأنه تم رصد إطلاق ما لا يقل عن 100 صاروخ من لبنان باتجاه الجليل منذ الصباح.

2 – قائد القيادة الوسطى الأميركية يُجري محادثات في "إسرائيل" حول لبنان

أعلن الجيش الإسرائيلي أن قائد القيادة الوسطى الأميركية "سنتكوم"، الجنرال مايكل كوريلا، زار إسرائيل لإجراء "تقييم للوضع" تمَحور على "القضايا الأمنية الإستراتيجية، مع التركيز على لبنان"، وذلك في إطار المساعي الأميركية للتوصل إلى تسوية سياسية تُنهي التصعيد الإسرائيلي. وجاء في بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي أن "الجنرال كوريلا وصل إلى إسرائيل (الجمعة)، وحلّ ضيفاً على رئيس الأركان، هرتسي هاليفي"؛ وأوضح أن كوريلا أجرى تقييماً مشتركاً للوضع الأمني بمشاركة "رئيس قسم العمليات وقائد القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي. وذكَر البيان أن المداولات تمَحورت حول "القضايا الأمنية الإستراتيجية مع التركيز على لبنان"، وقال الجيش الإسرائيلي إنه "سيواصل تعميق العلاقة مع الجيش الأميركي من منطلق الالتزام بتعزيز الاستقرار الإقليمي والتنسيق بين الجيوش".

3 – زعيمة حركة استيطانية تدخل غزة بدون عِلم الجيش.. وهذا ما فعَلته

يحقّق الجيش الإسرائيلي في دخول دانييلا فايس، وهي رئيسة حركة استيطانية متطرفة، إلى قطاع غزة خلافاً للبروتوكولات المتّبعة، ومن دون عِلم قيادات الجيش. وقد تجاوز جنود إسرائيليون في غزة رؤساءهم لمساعدة

زعيمة حركة "نحالا" الاستيطانية في دخول القطاع، لمسح مواقع المستوطنات التي تسعى لإقامتها، وفقاً لما ذكَرته وسائل إعلام إسرائيلية. وأفادت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن دانييلا فايس، التي تسعى لإعادة الاستيطان شمال غزة، قامت بجولة في الجانب الإسرائيلي من السياج الحدودي مع القطاع مع آخرين يوم 13 نوفمبر/ت2 الجاري، ثم "عبَرت المجموعة بعد ذلك الحدود وقطعت مسافة داخل القطاع." وأضافت أن فايس "اتصلت بجنود تعرفهم قرب ممر نتساريم وسط غزة، أرسلوا بدورهم سيّارة لنقلها وزملائها إلى عمق القطاع." وممر نتساريم منطقة عازلة وسط غزة، أقامها الجيش الإسرائيلي في موقع مستوطنة تم تفكيكها في خطة فك الارتباط عن القطاع عام 2005. و"بعد ذلك، جرى نقل المستوطنين مرّة أخرى إلى حدود غزة وخرجوا من بوّابة غير رسمية لتجنّب إيقافهم من جانب قوات الأمن." ووفقاً للمصدر، لم يكن كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي على عِلم بدخول فايس إلى القطاع. وذكَر الجيش أن "دخول فايس إلى قطاع غزة غير معروف ولم تتم الموافقة عليه بالطرق المناسبة. وإذا وقع الحادث، فهو غير قانوني ومُخالف للبروتوكول، وسيتم التعامل معه وفقاً لذلك." وقالت فايس للإذاعة العامة الإسرائيلية إن "المستوطنين المحتملين مستعدّون لإعادة توطين غزة في أي لحظة." وفي أكتوبر الماضي، قالت فايس خلال مؤتمر صحفي إن حركة "نحالا" أنشأت 6 مجموعات استيطانية تضم 700 عائلة، مستعدّة لإنشاء مستوطنات جديدة في غزة إذا سنَحت الفرصة. وأوضحت للمُشاركين: "جئنا إلى هنا (موقع المؤتمر) لتوطين قطاع غزة بالكامل من الشمال إلى الجنوب، وليس جزءًا منه فقط." ولتحقيق هذه الغاية، أعربت فايس عن دعمها لطرد سكّان غزة، البالغ عددهم نحو مليوني نسمة. وينفي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نيّة إسرائيل إعادة توطين القطاع، ومع ذلك تحدّث شركاؤه في الائتلاف الحكومي وأعضاء حزب الليكود الذي ينتمي إليه عن الفكرة.

4 – مؤسّسة يهودية يدعمها توني بلير تضم أراض محتلّة إلى "إسرائيل" على موقعها

عرَضت مؤسسة "الصندوق القومي اليهودي" المرتبطة برئيس الوزراء السابق توني بلير خريطة على موقعها الإلكتروني تتضمّن مرتفعات الجولان المحتلة والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، كجزء من دولة الاحتلال الإسرائيلي. وبحسب موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، تعرّض فرع المؤسسة في المملكة المتحدة، والذي يُدرج بلير كراعٍ فخريٍ له، لانتقادات شديدة في الماضي بسبب أنشطته، والتي تضمّنت التبرّع بمليون جنيه إسترليني لـ "أكبر ميليشيا في إسرائيل." والآن تُخاطر المنظمة البريطانية، التي تتمتّع بصفة "منظمة خيرية"، بالتورّط في

فضيحة جديدة بسبب خريطة على موقعها الإلكتروني الرسمي. ويقول الموقع الإلكتروني للمؤسسة: "إن مركز إسرائيل مزدهر ولكنه مزدحم. إن أطرافها بها مساحة كافية لملايين المنازل الجديدة، لكن البنية الأساسية مفقودة." ويضيف أن الصندوق القومي اليهودي في المملكة المتحدة "يعمل على جلب حياة جديدة واستثمارات إلى أطرافها، وتحويل مستويات المعيشة في جميع أنحاء المنطقة." بجوار هذا النص توجد خريطة تصوّر تضم أراضٍ محتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة – ومرتفعات الجولان المحتلة، على أنها داخل حدود "إسرائيل".

5 – هآرتس: نتنياهو أحبط اتفاقات بشأن الأسرى ثلاث مرّات متتالية

كشفت صحيفة هآرتس العبرية، نقلاً عن مصادر مطّلعة، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أحبط ثلاث محاولات على الأقل للتوصل إلى اتفاق بشأن قضية الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة خلال الأشهر الماضية . وأشارت الصحيفة إلى تصريحات لمسؤولين سابقين عملوا مع نتنياهو، اتّهموه فيها بعدم وضع حدود لسلوكياته، مؤكّدين أنه أصبح "خائفًا"، ما يُعرّض إسرائيل لخطر "السقوط إلى القاع ." تأتي هذه الانتقادات وسط تصاعد الضغوط السياسية والشعبية على حكومة نتنياهو بسبب قراراتها الأخيرة وتداعياتها على المشهدين الداخلي والخارجي للاحتلال. ويُذكَر أن وزير الحرب الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، أكّد بأن هناك إمكانية لعقد صفقة تبادل أسرى ووقف العمليات العسكرية، بالإضافة إلى الانسحاب من محور فيلادلفيا بقطاع غزة. وجاء ذلك وفق ما نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت بعد يومين من إقالته. وفي لقاء جمَعه مع عدد من عائلات الأسرى المحتجزين في غزة، أكّد غالانت أن التوصل إلى صفقة تبادل أسرى كان ممكنًا، مشيرًا إلى أن أسباب رفض هذه الصفقة ليست سياسية ولا عسكرية. وتأتي تصريحات غالانت في سياق جدل داخلي حول إدارة الحكومة الإسرائيلية للملفّات الأمنية والإنسانية المتعلقة بالتصعيد الأخير في غزة. وأضاف الوزير السابق أن المقترحات التي طرَحها نتنياهو، والتي تشمل نفي قادة حركة حماس ودفع أموال مقابل الإفراج عن المحتجزين، غير واقعية. وأشار إلى أن رئيس المكتب السياسي لحماس، يحيى السنوار، الذي استشهد، رفَض الصفقة مقابل نفيه. وحثّ غالانت عائلات الأسرى على تعزيز علاقاتهم مع رئيس الوزراء، مُشيرًا إلى أنه "يقرّر كل شيء بنفسه"، ودعا إلى الدفع باتجاه تنفيذ الاتفاق. وقال غالانت إن "عدم عودة الأسرى سيكون وصمة عار على

جبين إسرائيل." وكان نتنياهو قد أعلن إقالة غالانت، قائلاً إنه لا يثق بإدارته للعمليات العسكرية الجارية، وإن "أزمة الثقة التي حلّت بينهما جعلت من غير الممكن استمرار إدارة الحرب بهذه الطريقة".

6 – "يديعوت": الإعلان عن وقف إطلاق النار بين حزب الله و"إسرائيل" قد يتم خلال أيام قليلة

عاد الوسيط الأمريكي لمحادثات التسوية في لبنان، آموس هوكشتاين، إلى واشنطن، وسط تقديرات إسرائيلية بأنه سيتم الإعلان عن وقف إطلاق النار خلال أيام قليلة. ونقَل موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن مصدر مطّلع على التفاصيل قوله إن هوكشتاين أغلق تفاصيل الاتفاق مع لبنان، لكن لا تزال هناك بعض الأمور التي يجب إغلاقها. وأضاف المصدر أن "هناك ثغرات صغيرة أخرى، مثل رفض إسرائيل ضم فرنسا إلى اتفاق وقف إطلاق النار ودمجها في آلية التنفيذ الدولية التي ستُراقب الانتهاكات." وذكَر مصدر إسرائيلي أن فرنسا لن تكون جزءًا من الاتفاق، وستُرسل جنوداً على الأكثر إلى لبنان. وحسب الصحيفة، تقدّر إسرائيل أن القاضي الفرنسي في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، الذي وقّع على مذكّرة الاعتقال ضدّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، لم يكن ليجرؤ على القيام بذلك لولا حصوله على الضوء الأخضر ودعمه من قِبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وفي إسرائيل أيضاً، يشعر الناس بالغضب من سلوك فرنسا تجاه الصناعات الدفاعية الإسرائيلية واستبعادها من معارض الأسلحة الفرنسية. كما يُزعم في إسرائيل أيضاً أن فرنسا ألحقت الضرر بمفاوضات التسوية من خلال إجراء مفاوضات غير مباشرة مع لبنان، من دون التنسيق مع الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً في المفاوضات جدل حول العبارات المتعلقة بالنقاط الحدودية المتنازع عليها.

7 – إصابة مصانع وتضرّر البنية التحتية في شمالي إسرائيل نتيجة سقوط صواريخ أطلقت من لبنان..

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، عن تضرّر أحد طرق مستوطنة "الكريوت" شمالي إسرائيل بصواريخ أُطلِقت من لبنان، بالإضافة إلى أضرار لحقت بالبنية التحتية والمصانع القريبة من المستوطنة. وذكَرت الصحيفة أن "الجيش الإسرائيلي رصَد إطلاق 5 صواريخ من لبنان باتجاه مدينة حيفا والكريوت، منذ صباح السبت، فيما اعترض بعضها." وأشارت إلى أن "أحد الطرق بـ"الكريوت" قد تضرّرت نتيجة الصواريخ المُنطلقة من الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى أضرار لحقت بالبنية التحتية والمصانع القريبة منها أيضاً بهذا القصف."

وأشارت الصحيفة إلى "سماع دوي صفارات الإنذار في كل من حانيتا وشلومي وعرب العرامشة وأدميت في الجليل الغربي." كما سُمع دوي صفّارات الإنذار في مناطق واسعة من الشمال الإسرائيلي، خاصة في مستوطنة المطلّة والغجر، وفق صحيفة "معاريف" العبرية. وبعد اشتباكات مع فصائل في لبنان، بينها "حزب الله"، بدأت عقب شنّها حرب إبادة جماعية على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، وسّعت إسرائيل منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي نطاق الإبادة لتشمل جلّ مناطق لبنان، بما فيها العاصمة بيروت، عبر غارات جويّة غير مسبوقة عنفاً وكثافة؛ كما بدأت غزواً برياً في جنوبه ضاربة عرض الحائط بالتحذيرات الدولية والقرارات الأممية. وأسفَر العدوان الإسرائيلي على لبنان إجمالاً عن 3 آلاف و645 شهيداً و15 ألفاً و355 جريحاً، بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء، فضلاً عن نحو مليون و400 ألف نازح. ويرد "حزب الله" يومياً بصواريخ وطائرات مسيّرة وقذائف مدفعية تستهدف مواقع عسكرية ومستوطنات. وبينما تُعلن إسرائيل جانباً من خسائرها البشرية والمادية، تفرض الرقابة العسكرية تعتيماً صارماً على معظم الخسائر، بحسب مراقبين.

8 – تفاصيل صادمة عن الجحيم النفسي لجنود الاحتلال بغزّة.. انتحار أمام الضبّاط وهروب من مدرّعة خلال القتال..

تستخدم الرقابة العسكريّة في الكيان الإسرائيلي سياسة القبضة الحديديّة لمنع نشر تفاصيل الخسائر البشريّة التي مُنيَ بها جيش الاحتلال في عدوانيْ عزّة ولبنان، بهدف عدم إحباط الجمهور الإسرائيليّ وكسر معنوياته. ولذا فإنّ الأرقام الرسميّة التي تُنشَر في دولة الاحتلال عن عدد القتلى والجرحى والمُعاقين لا تعكس حقيقة ما يجري في المعارك المستمرّة منذ أكتوبر 2023. ولذا فإنّ المخفي أعظم في هذه القضية. وفي هذا السياق، ونقلاً عن مصادر عسكريّةٍ وُصِفَت بأنّها واسعة الاطّلاع، كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية عن تفاصيل مثيرة فيما يتعلّق بـ "الجحيم النفسي" الذي يعيشه جنود الاحتلال داخل غزة، والذي دفَع عددًا منهم للانتحار في القطاع أمام الجنود الآخرين. وقالت الصحيفة إنّ آلاف الجنود يخضعون للعلاج النفسيّ بالفعل، وهذا وضع لم يحدث في كافة حروب إسرائيل، على مدى 14 شهرًا، بدأت في هجوم مفاجئ في أكتوبر؛ فضلاً عن تعرّض آلاف الضبّاط والجنود لصدَماتٍ نفسيّةٍ داخل القطاع. وللتدليل على عمق الأزمة النفسية التي يُعاني منها جيش الاحتلال بغزة، أشارت المصادر إلى أنّ جنديًا في إحدى كتائب المشاة القتالية يرفض منذ أشهر مُغادرة القطاع، ويطالب بمواصلة القتال دون توقّف بسبب أزمةٍ عقليّة. وفي كتيبةٍ أخرى، وفي ذروة التوغّل

البريّ قبل نحو عام، قفَز جندي من مدرّعته هاربًا نحو الأراضي الإسرائيليّة. لكن في طريقه أوقفته قوّة أخرى ونقَلته للعلاج النفسي. كما كشفت النقاب عن حالةٍ أخرى، والتي "تُعتبر متطرّفة وغير عادية، حيث انتحر ضابط مُقاتل في منطقة القتال في غزة، أمام بعض ضبّاطه، في حدث مؤلم لا يزال يتردّد صداه في الوحدة، ولكن لم يتردّد صداه في الجمهور، حتى لا يُثقل كاهل الأسرة الثكلى بصورة أكبر." وكشفت الصحيفة أنّ 6 من الجنود الذين قاتلوا لفترةٍ طويلةٍ في غزة ولبنان، أقدموا على الانتحار، في الأشهر الأخيرة؛ لكن الرقم جزئي، والجيش يرفض الإفصاح عن العدد الكامل للمُنتحرين أوْ مَنْ حاولوا الانتحار. وقال أحد القادة العسكريين عن غزة: "إنّها ثقب أسود لا نهاية له، لأنّ العديد من المقاتلين المتحمسين يخجلون من الخضوع لعلاجٍ طويلٍ وكبير؛ وفي هذه الأثناء تتراكم الندوب الخفيّة التي يمكن التعبير عنها في نوبات غضبٍ أو قمعٍ صامتٍ خلال فترات الراحة القصيرة بين الغارات والجولات في غزة." وتابعت: "الندوب المروعة في ساحة المعركة لا تنتهي. الجنود رأوا زملاءهم وضبّاطهم قتلى وجرحى وتعرّضوا لضربات ورأوا جثثًا، ليس في حربٍ مدّتها في المتوسط شهر، لكن 14 شهرًا متواصلة." وبالإضافة إلى ما ذُكِر أعلاه، أوضحت أنّ القتال العنيف يشارك فيه "صبية تتراوح أعمارهم بين 19–20 عامًا، بين القتل والرصاص والانفجارات وروائح المعارك، وظروف ميدانية سيّئة دون مياه جارية ودورات مياه، وبالكاد رأوا عائلاتهم خلال العام الماضي." وتابعت: "وفقًا للعديد من الشهادات التي وصلت للصحيفة في الأسابيع الأخيرة، في كلّ وحدةٍ قاتلت في غزة أو في لبنان تقريبًا، تمّ تسريح عدد كبير من المقاتلين لأسبابٍ عقليّة؛ ورغم أنّ هذا من بين مئات الجنود الذين يخدمون في الفوج، إلّا أنّ هناك العديد من الجنود الذين يريدون خوض الحرب ويواجهون صعوبات مع القيادة وسلطات الصحة العقلية." وقالت: "في إحدى كتائب المشاة النظامية، نظَر الجنود وأولياء أمورهم في جواز رفع دعوى ضدّ القادة على أساس عدم مراعاة الأعباء العقليّة المفروضة على الجنود"، فيما أكّد خبراء في الجيش أنّ التأثير الحقيقي سيصبح واضحًا بعد العودة جزئيًا إلى طبيعتهم، وسينتهي القتال النفسيّ إلى حدٍّ كبير. ونقلت عن جنود في رفح قولهم إنّهم يجلسون لأيّامٍ على مؤخّراتهم في المنازل المدمّرة، في ظلّ ظروف المخاطرة بحياتهم، من أجل البحث عن المتفجرات، بدلاً من التصرّف بصورةٍ طبيعيّة؛ وقال أحد الجنود الذين سُرّحوا من مهام قتالية، إنّ هذا له كلفة عقلية من الإحباط والغضب المُتراكمين. وبحسب بيانات وزارة الأمن الإسرائيليّة، فإنّ 12 ألف جندي جريح قُبِلوا كمُعاقين منذ بداية العدوان، واستُقبل ألف جريح جديد، "وهذا أمر يمزّق اللحم الحي للقوّة البشرية المقاتلة في الجيش، عندما لا تلوح نهاية في الأفق للقتال. ووفقًا لتقديرات قسم إعادة التأهيل، بحلول نهاية العام المقبل

سيكون عدد مُعاقي الجيش 20 ألفًا." وأشار قسم التأهيل بوزارة الأمن إلى أنّ عدد المُصابين بأمراضٍ نفسيّةٍ أكثر من المُصابين جسديًا. ويعاني حوالي ثلث المعاقين المُعترَف بهم أيضًا من اضطراب ما بعد الصدمة؛ وهذه ليست سوى البداية. وقالت الصحيفة: "عندما يهتز الرعد إذا توقّفت المدافع، سيتّضح مدى الانهيار العقلي للجنود." ولفَت بالختام إلى أنّ 35 بالمائة ممّن خضعوا للكشف النفسي يعانون من اضطرابات، ومعظمهم من جنود الاحتلال. أمّا بحسب تقديرات الجيش، فإنّ 15 بالمائة من المقاتلين النظاميين الذين غادروا غزة وخضعوا للعلاج العقليّ، لم يتمكّنوا من العودة للقتال بسبب الصعوبات التي يعيشونها. جديرٌ بالذكر أنّ أحد الطيّارين الحربيين انتحر في غزّة، بَيْد أنّ السلطات الإسرائيليّة ترفض الاعتراف به كضحيّة حرب، مدّعيةً أنّه أقدم على وضع حدٍّ لحياته ولم يكُن في الخدمة الاحتياطيّة. وما زالت جثّته في المستشفى لرفض الجيش إجراء تشييعٍ عسكريٍّ له كما تُطالِب عائلته.

9 – نتنياهو يُلاحق غالانت ويرصد تصرّفاته لإعلانه "منشقاً" عن حزب "الليكود" الحاكم

أفاد موقع إخباري عبري، بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يرصد تصرفات وزير الدفاع المُقال يوآف غالانت، تمهيداً للإعلان بأنه "منشق" عن حزب الليكود الحاكم. ونقَل موقع "واللا" الإخباري الخاص، عن مصادر داخل الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، أن الحزب ورئيس الوزراء نفسه يرصدان تصرفات غالانت، حتى يمكنهما الإعلان بأنه "منشق" عن الحزب. وأوضحت المصادر أن الليكود يراقب أنشطة وتصرفات غالانت في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) ضدّ حكومة نتنياهو، تمهيداً لإعلان "انشقاقه"، وعدم ترشيحه للانتخابات البرلمانية المقبلة عن الحزب. وذكرت المصادر أنه منذ الإعلان عن إقالة غالانت من منصب وزير الدفاع في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، و"الليكود" يراقب نشاطه وتصرفاته داخل الكنيست، خاصة تصريحاته المناهضة لحكومة نتنياهو. وعزَت المصادر الهدف من وراء هذا الأمر إلى "محاولة جمع أدلّة تُثبت أن غالانت يتصرف بشكل مستقل، تمهيداً لإعلان انشقاقه من الائتلاف، ما يعني مُعاقبة غالانت بعدم ترشّحه للانتخابات المقبلة." وأشارت إلى أن "نتنياهو يريد إجبار غالانت على تقديم استقالته من الكنيست، حتى لا يصوّت ضدّه مستقبلاً. وفي 5 نوفمبر/ت2 الجاري، أعلن نتنياهو عن إقالة غالانت من منصب وزير الدفاع، وتعيين يسرائيل كاتس بدلًا منه، بحجّة خلافات كثيرة بينهما فيما يتعلق بالحرب التي تخوضها إسرائيل في قطاع غزة وجنوب

لبنان. وأوضح نتنياهو أن هناك "أزمة ثقة" نشأت بمرور الوقت بينه وبين غالانت، لم تسمح لهما بإدارة طبيعية للحرب على قطاع غزة.

10 – بن غفير يتسبّب بـ"أزمة دستورية" تهدّد إسرائيل..

تسبّبت عريضة قدّمتها مجموعة من المنظمات غير الحكومية لما تسمّى المحكمة العليا بإسرائيل، مُطالبة فيها بإصدار أمر إقالة لوزير الأمن القومي المنتمي لليمين المتطرف إيتمار بن غفير، في حدوث انشقاق داخل حكومة بنيامين نتنياهو، مما قد يزج بإسرائيل في غمار أزمة دستورية، وفق ما ذكرت وكالة رويترز. وفي رسالة إلى نتنياهو، طلبت المدّعية العامة غالي باهراف–ميارا من رئيس الوزراء أن يدرس إقالة بن غفير، مستندة إلى أدلّة تشير لتدخّله المباشر في عمليات الشرطة واتخاذ قرارات الترقيات بداخلها بناءً على أسباب سياسية. وجاءت هذه الرسالة قبل أن تقدّم باهراف–ميارا رأيها إلى المحكمة العليا بشأن ما إذا كان ينبغي لها قبول العريضة التي قدّمتها المنظمات غير الحكومية في سبتمبر/أيلول والنظر فيها. وفي الرسالة التي نشرها مكتبها، أيّدت باهراف–ميارا الاتهامات التي ساقتها المنظمات غير الحكومية عن تدخّل بن غفير شخصياً في الطريقة التي تَعامل بها قادة الشرطة مع الاحتجاجات المناهضة للحكومة. واستشهدت أيضاً برسالة من المفوّض السابق للشرطة يعقوب شبتاي، الذي ترك منصبه في يوليو/تموز، والتي جاء فيها أن بن غفير أصدر تعليمات لكبار قادة الشرطة بتجاهل أوامر مجلس الوزراء بحماية قوافل المساعدات الإنسانية المتّجهة إلى غزة. وقد أثارت رسالة باهراف–ميارا رد فعل حاداً من بن غفير، الذي دعا علناً إلى إقالتها، قائلاً إن طلبها تحرّكه دوافع سياسية. ونفى الوزير ارتكاب أي مخالفات. وحصل بن غفير على مهام واسعة عندما انضم إلى ائتلاف نتنياهو في نهاية عام 2022، منها المسؤولية عمّا تسمّى "شرطة الحدود" في الضفة الغربية المحتلة، على الرغم من إدانته في عام 2007 بالتحريض العنصري ضدّ العرب ودعم حركة (كاخ) اليهودية المتطرفة التي تصنّفها إسرائيل والولايات المتحدة منظمة إرهابية. وقد أدّى (قانون الشرطة) الذي أقرّه الكنيست في ديسمبر/ك1 2022، وهو أحد الشروط التي وضعها بن غفير للانضمام إلى الائتلاف، إلى توسيع سلطاته على الشرطة والسماح له بوضع السياسات العامة وتحديد أولويات العمل والمبادئ التوجيهية. وقاوم نتنياهو، الذي يواجه اتهامات بالفساد، دعوات سابقة لإقالة بن غفير. وإذا انسحب الحزب الذي يرأسه الأخير من الائتلاف الحاكم، فلن يكون لدى نتنياهو إلّا أغلبية ضئيلة. وإلى جانب المشكلات القانونية التي تُواجه رئيس الوزراء، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكّرة لاعتقاله

بتهمة ارتكاب جرائم حرب في صراع غزة. ويصر نتنياهو على براءته من جميع التهم. ويقول بعض الخبراء القانونيين إن إسرائيل قد تنزلق إلى أزمة دستورية إذا أمرت المحكمة العليا رئيس الوزراء بإقالة بن غفير ورفض ذلك، حيث ستَظهر الحكومة وكأنها تضرب بقرارات القضاء عرض الحائط. وقال عمير فوكس، وهو أحد كبار الباحثين في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو مركز أبحاث مقرّه القدس المحتلة: "لا نعرف ماذا سيحدث في مثل هذا الوضع". وأضاف أن هذا قد يضع إسرائيل "في موقف خطير للغاية." ولم يرد مكتب نتنياهو على طلب للتعليق.

11 – ضبّاط إسرائيليون سابقون: الوحدة 8200 تشهد أسوأ أزمة في تاريخها بعد الفشل في إحباط "طوفان الأقصى"

نقَل موقع "أكسيوس" الأميركي عن ضبّاط استخبارات إسرائيليين سابقين أن الوحدة 8200 في الجيش الإسرائيلي تشهد "أسوأ أزمة في تاريخها بعد فشل أكتوبر"، في إشارة إلى هجوم طوفان الأقصى الذي شنّته المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي. وبحسب 3 ضبّاط كبار سابقين في الوحدة، فإن الوحدة تحتاج إلى العمل الاستخباراتي الأساسي الذي لا يعرف الكثير من العاملين فيها اليوم كيفيّة القيام به؛ وبدون ذلك فإن الفشل سوف يكرّر نفسه. وأضاف هؤلاء بأن تعيين أوري ستاف قائداً للوحدة 8200 هو "إحياء لذكرى الفشل الذي أدّى إلى تخلّف 7 أكتوبر"، مؤكدًا أنها خطوة غير كافية لإصلاحها وترميمها.

وقال أحد كبار المسؤولين السابقين، إن القائد الجديد للوحدة، أوري ستاف، فشل في التأثير على قائد الوحدة السابق يوسي شاريل، "ولم يوقِف الغباء الذي أدّى إلى الكارثة." وذكَر الموقع أن الضبّاط السابقين الثلاثة اتفقوا على أنه رغم أن ستاف تدرّج في المناصب التقنية داخل الوحدة، إلّا أنه ليس رجل استخبارات، وهو ما تحتاجه الوحدة في الوقت الحالي، مُشيرين في الوقت نفسه إلى أنه ظلّ نائباً لرئيس الوحدة السابق على مدى 3 سنوات؛ ومن ثمّ فهو مُشارك في اتخاذ القرار والإخفاقات التي أدّت إلى الفشل. وقال المسؤولون الثلاثة السابقون إنه من أجل التغلّب على الفجوة في مجال الاستخبارات، سيكون من الضروري تعيين نائب قائد يأتي من مجال الاستخبارات، خصوصاً أن هناك حاجة لإعادة بناء الوحدة من الصفر تقريباً. ويعتقد المسؤولون السابقون أنه سيكون من الضروري تشكيل فريق استشاري من جنود الاحتياط ذوي الخبرة في مجال الاستخبارات، الذين سيعملون بشكل وثيق مع قائد الوحدة ونائبه وقائد مركز المخابرات في عملية إعادة التأهيل. وفي 12

سبتمبر/أيلول الماضي، أبلغ يوسي شاريئيل رئيس الأركان، هرتسي هاليفي، استقالته من منصبه بعد مسؤوليته عن الإخفاقات الاستخباراتية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي وما قبلها. وتداولت منصّات عبرية خطاباً منسوباً لقائد الوحدة 8200، يؤكد فيه استقالته قائلاً: "في 7 أكتوبر فشلت في مهمّتي.. اليوم بعد الانتهاء من التحقيقات الأوليّة، أود أن أمارس مسؤوليتي الشخصية وأسلّم القيادة إلى من بعدي." وتُعد الوحدة 8200 كبرى الوحدات في مديرية الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وتأخذ على عاتقها مهمّة جمع المعلومات الرئيسة، إضافة إلى تطوير أدوات جمع المعلومات وتحديثها باستمرار، مع تحليل البيانات ومعالجتها، وإيصال المعلومات للجهات المختصّة. وكثيراً ما تُشارك هذه الوحدة وتمارس عملها من داخل مناطق القتال.

12 – مسؤولون قضائيون: وقف الاعتقالات الإدارية ضدّ مستوطنين "رخصة لقتل الفلسطينيين"

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أنه سيوقِف إصدار أوامر اعتقال إداري ضدّ مستوطنين إرهابيين ينفّذون اعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وجاء في بيان صادر عن كاتس أنه أبلغ رئيس الشاباك، رونين بار، بقرار وقف أوامر الاعتقال الإداري ضدّ مستوطنين، وطلَب من رئيس الشاباك القيام بإجراءات بديلة. ويخضع لأوامر اعتقال إداري، حتى مطلع الشهر الحالي، 8 مستوطنين، فيما هناك 3443 معتقل إداري فلسطيني في سجون الاحتلال، وفقاً لموقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤولين قضائيين قولهم إن "قرار كاتس يمنح 'رخصة للقتل' إلى شبيبة التلال، وتقييد لأيدي الشاباك في التعامل مع جهات يهودية تآمرية في المناطق (المحتلة). ومن شأن القرار أن يدفع عمليات منظمات سريّة للاعتداء على العرب وإشعال المنطقة." وقال عضو الكنيست غادي آيزنكوت إن قرار كاتس "خطأ شديد وخطير، وخطوة أخرى نحو تصعيد خطير في الضفة الغربية، وسندفع ثمنه." وزعَم كاتس في بيانه أنه "في الواقع الذي يواجه فيه الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة تهديدات إرهابية فلسطينية خطيرة، وتُفرَض عقوبات دولية غير عادلة ضدّ مستوطنين، فإنه ليس لائقاً أن تستخدم دولة إسرائيل خطوة متشدّدة من هذا النوع ضدّ عناصر الاستيطان. وفي حال وجود اشتباه لتنفيذ أعمال جنائية، سيكون بالإمكان محاكمة منفّذيها؛ وإذا لم يكن بالإمكان المحاكمة، فهناك خطوات وقائية أخرى بالإمكان تنفيذها خارج إطار الاعتقال الإداري." وإثر قرار كاتس، طالَبه وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف بإلغاء مذكّرات الاعتقال الإداري ضدّ ثمانية مستوطنين، بادّعاء أن "هذه أوامر اعتقال جرى توقيعها بسهولة لا يمكن استيعابها، انطلاقاً من دوافع سياسية وضغوط

أجنبية، في ذروة الحرب. والتعامل الصحيح حيال مواطني الدولة يُلزم بالإدراك أن استخدام الاعتقال الإداري، من دون إجراءات قضائية، ينبغي أن يتم في حالات متطرّفة جداً فقط لا غير، كتلك المعروفة لنا في أنشطة أعداء قتلى في أوساط كارهي إسرائيل. وفي حال وجود شبهات ضدّ أولئك المستوطنين، فلتتكرّم الشرطة بفتح تحقيق جنائي كما في أي حدث جنائي آخر في الدولة." ورحّب وزيرا المالية والأمن القومي، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، بقرار كاتس، وزعَما أنه "ألغى تمييزاً منذ سنوات طويلة ضدّ مستوطني يهودا والسامرة. وكاتس وضع نهاية للظلم الذي في إطاره كان المستوطنون مواطنين من الدرجة الثانية، ومورست ضدّهم وسائل متشدّدة وغير ديمقراطية داست على حقوقهم، وهي وسائل لا تمارس ضدّ أي مجموعة سكانيّة أخرى في دولة إسرائيل باستثناء مُخرّبين وأعداء خطيرين." يُشار إلى أن الكنيست صادق بالقراءة التمهيدية، في تموز/يوليو الماضي، على مشروع قانون يسمح باعتقالات إدارية فقط ضدّ "أعضاء في تنظيمات إرهابية تهدّد الدولة أو مواطنيها". ويهدف مشروع القانون إلى وضع عراقيل أمام إصدار أوامر اعتقال إداري ضدّ مستوطنين ينفّذون اعتداءات إرهابية ضدّ فلسطينيين. ووقّع وزير الأمن الإسرائيلي السابق، يوآف غالانت، منذ بداية العام الحالي، على 16 أمر اعتقال إداري ضدّ مستوطنين إرهابيين، لا يزال 5 بينهم يخضعون للاعتقال الإداري ويقبعون في السجن حالياً، وفقاً لمعطيات جهاز الأمن التي نشرتها إذاعة الجيش الإسرائيلي. ولا يعتزم كاتس تمديد مدّة الاعتقال الإداري لهؤلاء المستوطنين؛ ولا يعتزم أيضاً توقيع أوامر اعتقال إداري ضدّ مستوطنين إرهابيين آخرين نفّذوا اعتداءات ضدّ فلسطينيين. وأشارت الإذاعة إذا لم يضع الشاباك بدائل للاعتقال الإداري، فإنه سيتم الإفراج عن مستوطنين إرهابيين يُعتقَلون بعد اعتداءات متواصلة ومتكرّرة على الفلسطينيين. وتابعت الإذاعة أنه خلافاً لقراره وقف الاعتقالات الإدارية ضدّ المستوطنين الإرهابيين، فإن كاتس لا يعتزم تغيير سياسة الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين، وسيستمر في توقيع أوامر اعتقال إداري ضدّهم. الجدير بالإشارة أن إسرائيل تفرض الاعتقال الإداري على فلسطينيين دون توجيه أي تهمة إليهم، ومن دون الإعلان عن سبب الاعتقال الإداري بحقّهم، بينما فرْض الاعتقال الإداري على مستوطنين إرهابيين يتم بعد توفّر أدلّة وإثباتاً على تنفيذ جرائم إرهابية؛ والقرارات بهذا الخصوص نادرة أصلًا، خاصة وأن إسرائيل تمتنع عن ملاحقة قضائية ضدّ الغالبية الساحقة من المستوطنين الإرهابيين.